السياسة البريطانية تجاه اليمن ١٩٣٢ – ١٩٥٦
في ضوء وثائق الارشيف البريطاني

الأستاذ المساعد الدكتور
احمد بهاء عبد الرزاق
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

السياسة البريطانية تجاه اليمن ١٩٣٢ – ١٩٥٦
في ضوء وثائق الارشيف البريطاني

British policy towards Yemen 1932–1956 in light of British archive documents.

الأستاذ المساعد الدكتور
احمد بهاء عبد الرزاق
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
ahmedb.abdulrazzaq@uokufa.edu.iq

الملخص :

تقع اليمن على واحد من اقصر الممرات البحرية وأسرعها والذي يربط الشرق بالغرب عن طريق مضيق باب المندب الذي تشرف عليه اليمن من جهة الشرق، وقد توافرت لها المزايا والخصائص الجيوستراتيجية التي جعلتها محوراً رئيساً تتحرك عليه صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها، وحلبة للتنافس فيما بينها تحقيقاً لمصالحها الايديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن كونها مصدراً مهماً للتبادل التجاري. وعليه يعّد البحر الأحمر نموذجاً واضحاً للعلاقة بين الاحداث التاريخية وخصائص المكان. اما اليمن فقد شكلت اهمية استثنائية بكونها وحدة جغرافية ذات كيانات سياسية تتباين في أهميتها ومواردها، تبايناً انعكس على سياسة بريطانيا تجاهها .كان اهتمام بريطانيا باليمن يعدّ اساساً من اساسيات سياستها في المنطقة. وكان لهذا الاهتمام اسباب عدة، منها الموقع الاستراتيجي لليمن، وموقع ميناء عدن في منتصف الطريق بين مستعمرات الهند وبريطانيا، وإشرافها على مضيق باب المندب، ووجود قسم من الجزر ذات الموقع المهم التي تتحكم في موقعها على كلا الساحلين الشرقي والغربي للبحر الأحمر، فتسيطر على القوى السياسية العربية في شرق البحر الأحمر وغربه .

المقدمة

مثلت اليمن جزءاً من أقصر الطرق البحرية بين الشرق والغرب وأسرعها، وقد توافرت لها المزايا والخصائص الجيوستراتيجية التي جعلتها محوراً رئيساً تتحرك عليه صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها، وحلبة

للتنافس فيما بينها تحقيقاً لمصالحها الايديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن كونها مصدراً مهماً للتبادل التجاري. وعليه يعّد البحر الأحمر نموذجاً واضحاً للعلاقة بين الاحداث التاريخية وخصائص المكان. اما اليمن فقد شكلت اهمية استثنائية بكونها وحدة جغرافية ذات كيانات سياسية تتباين في أهميتها ومواردها، تبايناً انعكس على سياسة بريطانيا تجاهها .كان اهتمام بريطانيا باليمن يعدّ اساساً من اساسيات سياستها في المنطقة. وكان لهذا الاهتمام اسباب عدة، منها الموقع الاستراتيجي لليمن، وموقع ميناء عدن في منتصف الطريق بين مستعمرات الهند وبريطانيا، وإشرافها على مضيق باب المندب، ووجود قسم من الجزر ذات الموقع المهم التي تتحكم في موقعها على كلا الساحلين الشرقي والغربي للبحر الأحمر، فتسيطر على القوى السياسية العربية في شرق البحر الأحمر وغربه، وهنا جاء البحث ليلقي الضوء على طبيعة التوجهات البريطانية في اليمن حسب ما اوردته وثائق الارشيف البريطاني .وقد تألف البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تطرق المبحث الاول الى موضوع (البواكير الاولى للتوجه البريطاني نحو اليمن) ، اما المبحث الثاني فقد تناول موضوع (طبيعة الادارة البريطانية في عدن (١٩٢٦-١٩٣٤)) ، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان (المنافسة الاوربية على اليمن والموقف البريطاني منها (١٩٣٨-١٩٤٧)) اما المبحث الرابع فقد سلط الضوء على موضوع (تدهور العلاقات البريطانية – اليمنية (١٩٤٧-١٩٥٧)) .

أولا / البواكير الاولى للتوجه البريطاني نحو اليمن :

كان اهتمام بريطانيا باليمن يعدّ اساساً من اساسيات سياستها في المنطقة. وكان لهذا الاهتمام اسباب عدة، منها الموقع الاستراتيجي لليمن، وموقع ميناء عدن في منتصف الطريق بين مستعمرات الهند وبريطانيا، وإشرافها على مضيق باب المندب، ووجود قسم من الجزر ذات الموقع المهم التي تتحكم في موقعها على كلا الساحلين الشرقي والغربي للبحر الأحمر، فتسيطر على القوى السياسية العربية في شرق البحر الأحمر وغربه[١]. كانت الحكومة البريطانية تفضل أن تظل بمنأى عن النزاع القائم بين الادريسي والامام، غير إن ذلك لم يكن في مقدورها، فعلاقتها مع الامام متدنية بسبب مطالبته بأجزاء من محمية عدن، وكانت ترى إن مطامع الامام قد لا تقف عند هذا الحد، بل ربما تمتد الى احتلال جزر فارسان وكمران التي لم تكن يوماً تابعة له[٢].

ففي العاشر من حزيران ١٩١٥م، سيطر البريطانيون على جزيرة كمران على اثر انتزاعها من العثمانيين، بعد أن توجهت اليها حملة عسكرية من عدن، وقد أكد الخبراء الاستراتيجيين

البريطانيين في الشؤون العسكرية وشؤون النقل البحري (العسكري والمدني) على ضرورة بقاء جزيرة كمران تحت الاحتلال البريطاني[٣]. وقد خضعت الجزيرة لسيطرة حكومة الهند، وكان ينوب عنها معتمد عدن في الحكم .

وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا قد ألزمت نفسها بالدفاع عن الامارة الادريسية وحمايتها، فمنذ أن ارتبطت مع الادريسي بمعاهدة عام ١٩١٧[٤]، إلتزمت بالحياد في النزاع الذي نشب بين الامام والادريسي، وحاولت حصر القتال حتى عام ١٩٢٥م، لأنهاء محاولة أي قوى دولية للتسلل للمنطقة بحجة تقديم المساعدة لأحد الطرفين، أو لكلا الطرفين للوقوف بوجه بريطانيا[٥]. لقد كانت الاستراتيجية البريطانية في منطقة البحر الأحمر تتمثل في اختيار المواقع المؤثرة التي يهمها الاستيلاء عليها، من دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها[٦]. ولهذا ركزت بريطانيا وجودها على ميناء عدن فحولته الى مستعمرة بريطانية تحكمه حكماً مباشراً. وقعت عدن في مركز متوسط بين قارات العالم القديم، لذلك كانت لها أهمية استراتيجية لدى الدول الاوربية الغربية، فقد أكملت سلسلة القواعد الغربية المحيطة بالاتحاد السوفيتي لقربها منها [٧].

وبالنسبة لبريطانيا، كانت عدن بموقعها الحارس الامين، تحمي منها مصالحها النفطية في الخليج العربي، وتقف ضد كل حركة تحررية في مستعمراتها الافريقية، لذا اقامت القوات البريطانية في عدن المعسكرات الضخمة لاستقبال التشكيلات العسكرية البريطانية القادمة من بريطانيا أو استراليا أو الهند[٨].

وعلى الرغم من الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لليمن وجزرها، إلا إن تخلخل الاوضاع الداخلية، وعدم الاستقرار بين الاطراف السياسية اليمانية من جهة ممثلة بالامام يحيى بن محمد منصور الزيدي في عدن والجنوب، والامارة الادريسية في ساحل البحر الأحمر الى الشمال من عدن، وبين تلك الاطراف وبريطانيا ذاتها من جهة أخرى قد شكل عائقاً في توازن سياستها في المنطقة مع استمرار تنافس قسم من أطراف القوى الدولية كإيطاليا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية[٩].

أثر النفط تأثيراً حيوياً في اقتصاديات عدن وأهميتها كمحطة لتكرير النفط، بعد أن قررت الشركة البريطانية للنفط إنشاء المصافي هناك في عام ١٩٢٥، ورصدت لها مبلغ (٤٠) مليون جنيه استرليني[١٠]. وهكذا تحولت عدن الى موقع لمصفى نفط كبير فضلاً عن دورها المهم كميناء في اواسط القرن العشرين، والى مقرات لقيادة الشرق الاوسط البريطانية. وتبعاً لذلك قرر الوزراء المحافظون في الحكومة البريطانية عدم السماح للطموحات القومية الخاصة بأستقلال عدن بالتحقق، بسبب ما قام به العمال في تنظيم الاضرابات التي هددت القاعدة المعتمدة على قوة العمل العدنية،

ومقاطعة العمليات الانتخابية التي أملت بريطانيا من ورائها استرضاء الطموحات السياسية المحلية. لقد أدت بريطانيا دور تهدئة مفيدة في مفاوضاتها مع باقي السلطات هناك، فقد عقدت معاهدات عينت بموجبها ضباطاً سياسيين بريطانيين لتقديم النصح والمشورة لشيوخ المحميات(١١).

كانت عدن إدارياً تحت السيطرة البريطانية – حكومة الهند البريطانية – وبسبب عدد من المتغيرات، أصبحت خطوط القيادة والمسؤولية مرتبكة ومتناقضة، وهذا الامر بين بشكل جلي وعي بريطانيا التام بالوضع السياسي الحساس المتبلور في البحر الأحمر، فقد كان النفوذ الايطالي يتزايد بشكل كبير، فكانت خطوة بريطانيا المذكورة في عقد معاهدات الهدنة مع مئات القبائل والافخاذ لتأمين سلامة الطرق التجارية ومصالحها المختلفة، فضلاً عن واجبات الضباط السياسيين التي امتدت الى كل النواحي عدا تلك التي تخص أمور الدين الاسلامي، فشملت الجوانب الزراعية والصحة والمواصلات، وتدريب رجال القبائل كقوات أمن تحت قيادة اولئك الضباط(١٢).

كان معظم جهود بريطانيا في عدن موجهة نحو المحمية، إلا أنها وجدت أنه من الضروري أن تراقب بانتباه شديد التطور التدريجي للتسلل الاجنبي في اليمن. فقد أقامت بريطانيا في هذه الفترة ما سمي بنظام (الاستشارة) بدلاً من نظام (الحماية) والفرق هو تخفيف التسمية، في حين إن هذا النظام كان يعني الحكم البريطاني تحت ستار المستشار(١٣)، ومع اعتراض الامام يحيى على هذه الاجراءات، إلا إن بريطانيا وجدت إن مصلحتها والتزاماتها العالمية، ولا سيما استثماراتها في الشرق الاقصى قد تطلب سيطرة مباشرة على المناطق حول عدن، وحاول الساسة البريطانيون توفير أمن داخلي، وإدارة مناسبة في هذه المناطق لغرض كسب القبائل الى جانبهم ولتفضيل حكم بريطانيا بدلاً عن حكم الامام(١٤).

ثانياً / طبيعة الادارة البريطانية في عدن (١٩٢٦– ١٩٣٤)

حاولت بريطانيا الدخول في سلسلة مفاوضات مع أئمة اليمن من اجل المحافظة على الامتيازات التي حصلت عليها من خلال سيطرتها على ميناء عدن وما يحيط به، ولأجل إستتباب الهدوء في المحميات المحيطة بالميناء، ارسلت فرق عديدة للمفاوضة، ومنها ارسال الممثل البريطاني في السعودية السير كلبرت كلايتون Gilbert Clayton منذ عام ١٩٢٦ الى الامام يحيى الذي وافق مبدئياً على اجراء المفاوضات(١٥).وبالرغم من ان تلك الاجراءات لم تساعد بريطانيا على تنفيذ اهدافها، فقد اندلعت حوادث عديدة في الحدود بشأن عائدية قسم من المناطق مثل شبوه وشمال حضرموت، فكانت نزاعات الحدود هذه أول ما ميز العلاقات الانكلو – يمانية(١٦). كانت شروط الطرفين تتعلق

بحماية ميناء عدن، وانسحاب قوات الامام التي احتلت اجزاء من المحميات في الحرب العالمية الاولى، في حين كانت شروط الامام موافقته على احتفاظ بريطانيا بالميناء شرط الحفاظ على علاقات ودية بين بلاده وبريطانيا. وعندما رفضت بريطانيا الاعتراف بالمطالبة السلفية لأئمة الزيديين بالاقاليم التي شملت المحميات، كان موقف الامام المثل. إذ عبر عن عدم استعداده للتفاوض بشأن ما عده حقه القانوني الشرعي، فانتهت هذه المهمة كغيرها بالفشل(١٧).

بعد فشل هذه المحاولات، وجدت بريطانيا إن الإمام يحيى قد حول اهتمامه إلى قوى أجنبية اخرى، فقد حاول الحصول على دعم تركي لموقفه، لكنه فشل في ذلك، بعدها تطلع إلى ميدان ابعد للمساعدة، فوافق في عام ١٩٢٦م على استقبال الحاكم الإيطالي لأرتيريا. وقبل نهاية ذلك العام كان قد وصل الى توقيع اتفاقية (صداقة وتجارة)، إذ مثلت هذه الاتفاقية اول اعتراف دولة أوروبية بالاستقلال الكامل والفعلي لليمن، وفيها اعتراف ضمني بالمناطق التي استولى عليها الامام يحيى وأدرجتها بريطانيا ضمن مناطق المحميات في حين سعت إيطاليا الى الموافقة على هذا الوضع من أجل احتواء النفوذ البريطاني في المنطقة، فضلاً عن طموحاتها الاستعمارية الذاتية(١٨).

قرر البريطانيون العمل بشكل حاسم للحد من تحالف الامام مع الايطاليين، إذ بدأ اهتمام الاخيرة يتزايد في البحر الأحمر. وفي عام ١٩٢٨ أسندت مهمة الدفاع عن ميناء عدن وما حواليه الى القوة الجوية الملكية البريطانية، فعملت على دفع قوات الامام عبر الاراضي التي استولت عليها، ومن ثم عمدوا الى الرجوع الى سياسة المفاوضات مجدداً، لا سيما إن الاتحاد السوفيتي قد اعترف باليمن في ذلك العام، إذ أدى التقارب اليماني السوفيتي الى وقوف الاتحاد السوفيتي الى جانب اليمن في مطالبتها في بالجنوب اليماني(١٩)، وكان الاتحاد السوفيتي عندما يذكر عدن يصفها بالاجزاء المحتلة من اليمن، كما إنه وكان كذلك عندما يجد أية مناسبة لذكر الاحتلال البريطاني للجنوب اليماني، لم يكن يتردد بالتنديد بذلك الاحتلال، ونتيجة لنمو العلاقات اليمانية السوفيتية. فقد أشار بعض الباحثين الى إن الاتحاد السوفيتي قد عزز من موقفه في العالم العربي عن طريق علاقاته مع كل من مصر واليمن، وإن الاتحاد السوفيتي قد عد الصديق الدولي (غير العربي) لليمن فيما بعد، خلال الخمسينيات من القرن العشرين خاصة(٢٠).

انتقلت مسؤولية إدارة عدن الى الحاكم العام بدلهي عام ١٩٣٢، واصبح حاكمها البريطاني يلقب بالمعتمد Cief Commissioner بدلاً من لقب مقيم، وكان أول من حمل هذا اللقب المقدم برنارد رايلي – المقيم السياسي في عدن (١٩٣٢ – ١٩٤٠) – ففي عام ١٩٣٧ وضع مرسوم قانون بنقل عدن والمحميات من سلطة الهند البريطانية الى السيطرة المباشرة لوزارة

المستعمرات في لندن، فأصبح ميناء عدن مستعمرة بريطانية[٢١].

وعلى الرغم من كثرة تيارات النفوذ الاجنبي في اليمن بين الحربين العالميتين، فأن مشاكل بريطانيا في عدن تركزت بشكل رئيس على تصفية منازعات الحدود مع الامام يحيى، وإنهاء النفوذ الايطالي في اليمن، وإقرار الامن في الاراضي الداخلية الواقعة بين ساحل المحميات وعدن[٢٢]. وفي الوقت الذي كانت فيه علاقات بريطانيا مع السعودية ضعيفة، لم يكن الامر كذلك بالنسبة لعلاقاتها مع الامام يحيى، على الرغم من مساعيه بكل ما امكنه من جهد لأبقاء اليمن على حالة العزلة عن العالم الخارجي. فعلى الرغم من شعوره بالارتياب، تحديداً من الوجود البريطاني في محمية عدن لأيمانه بحقه في حكم البلاد، لا سيما وإن اسلافه قد حكموا المرتفعات والسواحل التي تشمل عدن نفسها، كان سعي الامام جاداً لموازنة القوة البريطانية، بطلب الدعم من الايطاليين في الجانب المقابل من سواحل البحر الأحمر[٢٣].

تركت المعاهدة الانكلو – يمانية عام ١٩٣٤ مسألة الحدود بين اليمن ومحمية اليمن الغربية بلا حسم واضح، إذ لم يحظ بالنجاح الذي حققه هارولد أنغرامز (H. Ingrams) في مجال مصالحة المجتمعات المتصارعة بعضها مع البعض بترحيب الامام أبداً، فقد رأى الامام إنه إذا كان للحكومة البريطانية الحق في ارسال انغرامز لتوسيع نطاق الادارة البريطانية ونشاطها، فأنه مؤهل لتوسيع نطاق نفوذه لباقي المناطق أيضاً، ومن هنا نشأت مشكلة شبوه والعبر[٢٤].

أدت المفاوضات بين اليمن وبريطانيا الى التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون متبادل في الحادي عشر من شباط ١٩٣٤م بين السير برنارد ريللي Bernard Reilly والقاضي محمد راغب بن رقيق[٢٥]. وجاء هذا الاجراء تحسباً من التحركات الدولية المنافسة في المنطقة، فقد اشتد الخطر كثيراً على اليمن من جانب إيطاليا. ففي السابع من كانون الثاني ١٩٣٥م، وقعت في روما اتفاقية لافال – موسوليني التي تنازلت فيها فرنسا لأيطاليا عن جزيرة دوميرا الواقعة على مقربة من مضيق باب المندب، ثم فسخت إيطاليا الاتفاقية وأبدت مطامعها في جيبوتي التي عدت من أهم الموانئ في جنوب البحر الأحمر[٢٦].

اهتمت بريطانيا كثيراً بالجزر اليمانية الواقعة ضمن نطاق البحر الأحمر، وبالقرب من مدخله الجنوبي، لما تتميز به هذه الجزر من قيمة استراتيجية في موقعها الجغرافي المسيطر على كلا الساحلين الاسيوي والافريقي، ولخلوها من السكان، فيمكن حينها استخدامها عسكرياً بحرية تامة بلا مراقبة. ومن هذه الجزر جزيرة بريم وكمران وفارسان وحنيش وغيرها[٢٧].

وعندما فصلت عدن ادارياً عن الهند، واصبحت مستعمرة في عام ١٩٣٧م لم تشهد كمران أي تغيير في وضعها، واصل حاكم عدن مهمة إدارة

الجزيرة بالنيابة عن حكومة الهند بموافقة سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات[٢٨].

أخذ الخلاف يشتد بين اليمن وبريطانيا حول إدارة الجزيرة وعائديتها، ولم تتناول المعاهدة البريطانية اليمانية المعقودة عام ١٩٣٤م الخلاف القائم بينهما حول الجزيرة، إذ أظهرت بريطانيا قسماً من المطامع السياسية في الجزيرة نتيجة لما كان يحدث من التغيرات في الموقف الدولي العام، وبسبب استخدامها مراكزاً للخدمات الصحية[٢٩].

وعندما حل المكتب الاستعماري محل حكومة الهند، عين حاكم عدن حاكماً لكمران، عندها نظم المرسوم المحلي للجزيرة، فبين فيه وضع الجزيرة، من غير إلحاقها أو تحويلها الى محمية، أو وضعها تحت نظام الوصاية. ناقشت بريطانيا طويلاً مسألة إدارة الجزيرة والمساعدات الاقتصادية من منظمة الصحة العالمية، وبعض الدول الاخرى لتحدد استمرار الادارة المدنية في أداء مهامها في الجزيرة، وصبت هذه الخطوات جميعها في مجال ضمان بريطانيا في المحافظة على القيمة الاستراتيجية للجزيرة بالنسبة لها، وإذا تم الاستعاضة عنها بموقع آخر حينها ستتم مناقشة غلق مركز الحجر الصحي بشكل نهائي، إذ كان هذا المركز الواجهة الرسمية لوجود الادارة البريطانية في الجزيرة وليس الاساس فيها[٣٠].

حاولت بريطانيا أن تربط بين مسألة جزيرة كمران ومسألة حدود منطقة عدن، بأن اشترطت لاعادة جزيرة كمران الى اليمن تسوية مسألة الحدود بين اليمن وعدن، نظراً لأن مسألة الحدود بينهما لم تكن تسويتها قد تمت بعد، بسبب الخلافات القائمة بين اليمن وبريطانيا حول تفسير معاهدة عام ١٩٣٤م[٣١]. وهكذا راوغت بريطانيا وماطلت منذ عام ١٩٢٣ في عائدية الجزيرة، وكانت تدعي انها لم تصل الى الصلاحية التي تجعلها محطة للحجر الصحي، وأعلنت لنفسها كل الحق لاستمرار الاشراف على الجزيرة بلا أي سند قانوني، واعتمدت على عجز اليمن المادي وعدم إمكانيتها طرد الادارة البريطانية من الجزيرة.

ثالثا/ المنافسة الاوربية على اليمن والموقف البريطاني منها (١٩٣٨-١٩٤٧) :

لم تقتصر المنافسة على الجزر بين اليمن وبريطانيا فحسب، بل ظلت محل شد وجذب بين بريطانيا وايطاليا، مما دفعها الى الدخول فيما عرف بالاتفاق الانكلو – إيطالي لعام ١٩٣٨ (اتفاق الباسكو)، الذي أكد البلدان فيه اعترافهما بعدم تأسيس أية سيادة بريطانية في كمران، وأية سيادة إيطالية في مجموعة جزر حنيش بهدف عدم تغيير الواقع لصالح أي منهما[٣٢].

حاول الفرنسيون من جانبهم الحصول على وعد بحياد اليمن من سيف الاسلام الحسين حين مر بباريس عام ١٩٣٩، وعندما نشبت الحرب أصدر وزير الخارجية راغب بك تصريحاً رسمياً بالحياد[٣٣].وبقي الامام يحيى محايداً في الحرب

مع ميله للمحور، لهذا مارست بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فيما بعد الضغط الدبلوماسي على الامام من اجل تغيير موقفه من خلال ارسال عدد من المبعوثين البريطانيين اليه، بدأت الانتصارات البريطانية، أو ما حققته من انتصارات في معركة العلمين وفي موقفها في كل البحر الأحمر بالتأثير التدريجي على موقف الامام[٣٤].

سعى الامام يحيى بكل ما أمكنه من جهد للابقاء على حالة العزلة التي تعيشها مملكته عن العالم الخارجي، إذ لم يسمح للتمثيل الدبلوماسي الاجنبي في بلاده للقيام بأي نشاط وبالمقابل لم يرسل من يمثله أو يمثل بلاده الى بلدان العالم الاخرى لكنه حاول موازنة القوة البريطانية الموجودة في مستعمرة عدن، وذلك بطلب الدعم من إيطاليا، وهنا سارعت بريطانيا الى قطع الطريق امام أي امتداد استعماري محتمل على الجانب الاسيوي للبحر الأحمر[٣٥]. فقد وافقت بريطانيا على مقترح الامام يحيى بحل مشكلة المحميات من قبلها، فعملت على ربط القبائل بمعاهدات المشورة والتي استمرت من ١٩٣٧ – ١٩٥١، وعينت مستشاريها في المحميات، وأدت هذه الخطوات الى نجاح بريطانيا في فرض هيمنتها وسيطرتها غير المباشرة على المناطق الداخلية في اليمن لعزل الجنوب عن الشمال وتحقيق مصالحها[٣٦]،وبمقابل ذلك يتعهد الامام بعدم مساعدة الايطاليين في الحرب، وكان الغرض من ذلك هو منع ميل الامام يحيى الى ايطاليا او انحيازه للمحور، وعليه اوقف الامام تجنيد اليمانيين في الجيوش الايطالية في ارتيريا والصومال[٣٧].

وبنجاح البريطانيين ضد الايطاليين في شرق افريقيا نهاية عام ١٩٤٠، قل قلق بريطانيا حول أمن المنطقة، واستمروا في كسب ود الامام يحيى، فبدأت بريطانيا بالتظاهر بأبداء المساعدة في حل المشاكل الداخلية في اليمن[٣٨]. بالرغم من إن العمليات الحربية لم تجر في ارض اليمن، فقد توقف كلياً تصدير البن، المحصول الزراعي الرئيسي للبلد، وتوقف كذلك استيراد البضائع الضرورية للسكان وتدهورت الاوضاع بشكل عام[٣٩]، ولتفادي هذا الوضع شجعت بريطانيا اليمن أن تستبدل روابطهما المحورية السابقة روابط اقتصادية وسياسية مع الولايات المتحدة الامريكية، من خلال زيارة الخبراء الامريكيين لليمن لأبداء المساعدة في مجال استغلال الموارد الطبيعية التي آلت فيما بعد الى عقد معاهدة تجارية مع الامام في الرابع من مايس ١٩٤٦[٤٠] ، اعقبتها تأسيس علاقات دبلوماسية منتظمة اسفر عنها توقيع اتفاقية بين البلدين تمنح لليمن بموجبها قرضاً قدره (١٠٠٠٠٠٠) دولار لشراء احتياجاتها من الولايات المتحدة الامريكية[٤١] .

تركز اهتمام بريطانيا في هذا الاثناء، على تأمين مضيق باب المندب، وتأمين قوتها في جزيرة بريم، وعندما حاول الامام يحيى وضع قواته في

حدود المحميات مقابل هذه الجزيرة، أصدرت بريطانيا إنذاراً نهائياً الى قوات الامام للانسحاب، بعد فشل الاخيرة في الحصول على مساعدة المملكة العربية السعودية ومصر، والولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، فأخذت بريطانيا خلال عام ١٩٤٤ – ١٩٤٥ بضم محميات أخرى الى سلطتها، وفعلاً وافقت خمس ولايات من محميات عدن الغربية الدخول في معاهدات استشارية تخص شؤونها الادارية، وعندما أوشكت الحرب على الانتهاء، وتوفي الامام يحيى، عانت بريطانيا من المطالبة الجدية للامام أحمد في إسترداد المحميات(٤٢).

وعلى العكس من العلاقات بين اليمن وبريطانيا، كانت الولايات المتحدة تحاول اعادة تمتين علاقاتها مع اليمن، إذ مثل موقع اليمن الاستراتيجي عاملاً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كانت تنقل تقريباً كل تجارتها مع الخليج العربي عبر اليمن، وكذلك قسم كبير من صادرات النفط، فقد كان عنصراً مهماً للحلفاء والولايات المتحدة الامريكية التي عملت سفنها في هذا المجال عبر قناة السويس والبحر الأحمر، ومثل هذه الاهمية في اليمن ستتأثر فيما لو انضمت هذه الدولة الى دول الكتلة الشرقية، إو انها وقعت تحت التأثير الشيوعي، لذلك أخذت الولايات المتحدة بنفسها اقناع اليمن بالمساعدات الاقتصادية والمالية الامريكية(٤٣). فقررت في عام ١٩٤٦م الاعتراف باليمن بلداً مستقلاً، إذ كان الامام يحيى قد ارسل دعوة للولايات المتحدة قبل عام من ابرام الاتفاقية، طلب فيها الاعتراف الرسمي بالمملكة وابرام اتفاقية للصداقة والتجارة، ولبيت الدعوة(٤٤)، ووصلت اول بعثة رسمية برئاسة وليم أدي William Eddy ، فبدأت مفاوضات بين الطرفين لعقد المعاهدة في الرابع من مايس عام ١٩٤٦م(٤٥).

إقتصرت علاقة الولايات المتحدة الامريكية مع اليمن أول الامر على المجال الاقتصادي، إذ كانت اهتمامات الولايات المتحدة قليلة بشبه الجزيرة على العموم، وعلى قلتها تلك، فقد أبدى القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية تأييده للمفاوضات بين الولايات المتحدة واليمن، مؤكداً على التعاون البريطاني الامريكي في شبه الجزيرة العربية، الذي وضعت اسسه سياستهما المشتركة في المملكة العربية السعودية(٤٦). كان هذا التغيير في سياسة بريطانيا واضحاً، بل اصبح واجباً عليها تجاه الولايات المتحدة، بعد خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصادياً وعسكرياً، فكان لابد من مجاراة الولايات المتحدة ومسايرتها بدلاً من الوقوف بوجه مصالحها وامتيازاتها، مما قد يؤدي الى خسارة بريطانيا وفقدانها لكل مصالحها ومركزها بدلاً من تنازلها عن جزء من هذه المصالح لصالح الولايات المتحدة. هذا ما كان ظاهرياً، أما حقيقة الامر، فقد أقلق هذا التعاون والاتصال اليماني ممثلي الحكومة البريطانية في اليمن.

فقد رفع حاكم عدن ريتشارد شامبيون Champeion مذكرة الى وزير الدولة لشؤون المستعمرات في تموز من عام ١٩٤٦م حذره فيها من اضاعة الوقت، ودعا الى المفاوضات بشروط مماثلة مع الحكومة اليمانية، وأكد على ضرورة وجود ممثل للحكومة البريطانية في صنعاء، فأن ذلك سيساعد حتماً على تسوية سوء التفاهم بين حكومة عدن البريطانية، وحكومة اليمن بشأن العلاقات الخاصة بالحدود[٤٧]، مبيناً عدم موافقته حول اتباع الاسلوب الامريكي في اقامة علاقات دبلوماسية مع اليمن، لكون الوضع البريطاني مختلف تماماً عن الوضع الامريكي في علاقاتهما مع اليمن[٤٨].

رابعاً / تدهور العلاقات البريطانية – اليمنية (١٩٤٧-١٩٥٧)

انضمت اليمن عضواً في هيئة الامم عام ١٩٤٧م، إذ اكتفت بريطانيا بتظاهرها بمساعدة اليمن في الدخول عضواً فيها من دون أن تحل موضوع الحدود والمحميات. وفي تلك الاثناء إزداد توسع المصالح الامريكية فيها، إذ كانت سياسة الولايات المتحدة تمليها قبل كل شيء، مصالح الاحتكارات النفطية الامريكية التي كانت تسعى الى سبق بريطانيا في امتلاك احتياطات النفط الكامنة في البلاد. أدى ذلك الى توقيع اتفاقية ثانية بين الطرفين بشأن تقديم قرض قدره مليون دولار لمدة خمس سنوات، لشراء فائض السلاح الامريكي وتطوير ميناء الحديدة[٤٩].

عدت اليمن هذه الخطوة مهمة مع الجانب الامريكي فمما لاشك فيه إن تطوير ميناء الحديدة سيحرر اليمن من السيطرة التجارية البريطانية، ومن ثم سيساعد على استقلال اليمن الاقتصادي، والاعتماد على انفسهم، ومن اجل ذلك لجأت الحكومة البريطانية الى اتباع مختلف الوسائل التي من شأنها أن تجعل الحكومة اليمانية لا تستفيد من القرض الامريكي لأقامة مثل هذه المشاريع[٥٠]. ومن تلك الوسائل تحريض الحكومة التركية على مطالبة اليمن بدفع التعويضات عما تركه العثمانيون في اليمن من معدات عسكرية ومدنية بعد الحرب العالمية الاولى[٥١]. وُصف مقتل الامام يحيى وتولي أبنه الامام أحمد مقاليد الحكم عام ١٩٤٨م، نقطة تحول واضحة في العلاقات اليمانية – البريطانية، فمنذ ذلك الحين سارت العلاقات في سيء الى اسوء، فقد اتخذ الامام موقفاً متشدداً تجاه بريطانيا، وكان من اسباب ذلك يعود الى إعتقاده بأن لبريطانيا يد غير مباشرة في مقتل أبيه الامام يحيى في انتفاضة ١٩٤٨م الفاشلة. اخذ الامام احمد يزيد من تدخله في المحميات عن طريق اثارة القبائل ومدها بالمال والسلاح، إلا إن بريطانيا إستخدمت القوة في كبح جماح تلك القبائل[٥٢]. كان اتساع شقة الخلاف بين البلدين امراً حتمياً بعد الحرب العالمية الثانية

التي خرجت منها بريطانيا منتصرة ومنهكة، فأن ما يسمى التيارات التحررية في العالم الغربي الحر، ووجود الكتلة الشيوعية، والاقطار العربية المطالبة بأصرار على نيل حقوقها، أدى الى اعادة النظر في الشؤون اليمانية – البريطانية وقد سعت بريطانيا لدى الاقطار العربية لأبعاد حكومتها عن التدخل في هذا النزاع، وتركه ليحل بينها وبين اليمن مباشرة، وهو أمر لم ترغب فيه حكومة اليمن(٥٣). إلا إن موقف الامام احمد لم يساعد على اقامة علاقة ودية بينهما إذ استمر في موقفه ضد البريطانيين في عدم تعاونه معهم(٥٤)، ومن ذلك تشجيعه لأحد الشيوخ المتصالح معهم في المحمية، في منطقة الضالع، للوقوف بوجه الاجراءات البريطانية في المنطقة، إذ رد ريتشارد شامبيون بأرسال قوة من ٦٠٠ فرد من الحرس الحكومي لمواجهته، وادى ذلك الى هروب الشيخ المذكور الى اليمن حيث اجاره الامام(٥٥).

استمرت محاولات كلا الجانبيين، في تهدئة التوتر القائم في علاقات بريطانيا واليمن، ومن ذلك ما قام به الامام احمد في عام ١٩٤٩م، فقد بعث شقيقه الامير عبد الله وزير الخارجية الى بريطانيا، لطلب مستشارين فنيين وأطباء وطلبات اخرى، وكان الامير من اكثر اليمانيين ميلاً نحو بريطانيا، لكن ردود الحكومة البريطانية كانت غير ملزمة، ولم ترضِ الامام لا سيما وإنه قد طلب تزويده بالسلاح ومدرعات بريطانية، إلا إن طلبه رفض لتخوف بريطانيا من امكانية استخدامها ضد حكام المحمية المجاورة(٥٦).

لقد وقفت الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية البريطانية بعد ذلك، في وجه الدول الغربية ومنعتها من بيع السلاح لليمن، ولما كان الامام بأمس الحاجة الى التسليح الحديث، فقد رأى الرئيس جمال عبد الناصر في ذلك فرصة مؤاتية لدعم اليمن والوقوف بوجه المخططات البريطانية تضاف الى ما تم سابقاً أثر توقيع ميثاق (صداقة مصرية يمانية)، وعلى الرغم من ذلك ظلت العلاقات بينها فاترة ومتباعدة(٥٧).

كان موقف الامام احمد معروفاً في مناوئته للبريطانيين، وزاد من موقفه هذا، قيام بريطانيا بإيواء جماعة الاحرار اليمنيين، لتعمل معهم على التخطيط لأقامة إتحاد فدرالي يقوم بمحاولات المنافسة حول السيادة على القبائل الشافعية في اليمن. شعر الامام احمد بأن عليه أن يضرب بريطانيا من الخلف، وتبعاً لذلك بذل قصارى جهده في تحريك القبائل على طول حدود المحمية(٥٨).

وفي أيلول من عام ١٩٤٩م، اتهم الامام احمد بريطانيا في بيان له بالتعدي على استقلال اليمن وكرامته، ذلك لقيام أربع عشرة طائرة من سلاح الجو الملكي البريطاني بقصف السكان في منطقة (حريب)، والحاق الاضرار بالممتلكات، فرفع وزير الخارجية اليمانية بتوجيه من الامام مذكرة الى الامم المتحدة على خرق بريطانيا

لميثاق الامم المتحدة قراراً بتفاوض الدولتين معاً لأيجاد حل للنزاع[٥٩].

وعلى أثر الحرب العالمية الثانية تخلصت بريطانيا من التعهدات الناشئة عن معاهدة لوزان، وبمقتضى المرسوم الملكي الخاص بجزيرة كمران الصادر في الثامن والعشرين من كانون الثاني من عام ١٩٤٩م، رقم (١٣٧)[٦٠]، أعادت بريطانيا تنظيم مباشرة السلطات العامة في الجزيرة كما لو كانت مستعمرة بريطانية، ومن الواضح إن الوضع القانوني للجزيرة لم يعد كما كان من قبل.

لقد أشارت وزارة الدفاع البريطانية في رسالتها الموجهة الى وزارة الخارجية البريطانية، في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٩م، الى رأي هيئة الاركان البريطانية بصدد مستقبل جزيرة كمران باستمرار الحاجة الى الجزيرة ومطارها في حالتي السلم والحرب، وضرورة التأكيد على حق استخدام الميناء المقام فيها قاعدة للاسطول البريطاني، ومخزن لتموينه، وإن أهمية الجزيرة لا تقتصر على كونها قاعدة بحرية، بل لاتخاذها قاعدة لهبوط الطائرات، وهي قاعدة جوية استراتيجية في الحالات الطارئة[٦١].

لجأت بريطانيا في سبيل تأمين وجودها في عدن في الحرب العالمية الثانية، وللحيلولة من دون تقدم الايطاليين لأحتلالها الى عدم السماح لهم بالتسلل الى اليمن الذي كان قد وقف على الحياد، وهو امر لم يرضِ بريطانيا، وحفزها الى توجيه ضغط شديد على اليمن لمنع كل أوجه النشاط الدولي على أراضيه[٦٢]، فقد زاد تشبث البريطانيين في جنوب اليمن إذ كانت عدن احدى القواعد الرئيسية لبريطانيا في المحيط الهندي[٦٣]. من جانب آخر عملت بريطانيا في الحفاظ على موقعها الاستراتيجي المهم في البحر الأحمر، من خلال السيطرة على جزره ولا سيما ذات المواقع المهمة منها. فقد أكد رؤساء الاركان البريطانيون على اهمية جزيرة كمران، وإن استمرار تواجد الادارة البريطانية فيها امر ضروري للامبراطورية، فقد استخدمت مدرجاً لهبوط الطائرات في الجزيرة، ولم تعترض اية جهة محلية أو دولية على ذلك[٦٤]. وقد عللوا هذا الوجود بشكل مناسب بالتأكيد على الرغبة في رعاية مركز الحجر الصحي في الجزيرة[٦٥].

تم الاتفاق بين الامام احمد، ووزارة الخارجية البريطانية على عقد مؤتمر انكلو – يماني في لندن لمناقشة قضايا الحدود عموماً، وإقامة علاقات دبلوماسية اقتصادية وتجارية. بدأت المحادثات[٦٦] يوم الثامن والعشرين من آب عام ١٩٥٠ واستمرت اسبوعين[٦٧] وتم فيها عرض وجهة نظر الطرفين فقد القى رئيس الوفد البريطاني خطاباً شن فيه هجوماً على ما اسماه مخالفات وابتعاد الحكومة اليمانية عن روح معاهدة الصداقة المعقودة عام ١٩٣٤م[٦٨]، بينما انصبت مطالبات الوفد اليماني حول مسألة اعتداء الطائرات البريطانية على الاراضي

اليمانية، وبحث مسألة الحدود وما يتعلق بها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي[٦٩].

إنتهت المباحثات اليمانية البريطانية في لندن يوم الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٥١م الى اتفاق (احترام الوضع القائم على الحدود الجنوبية لليمن، والمحافظة على السلام والامن من دون الاخلال بأية تسوية نهائية يمكن أن يتفق عليها الطرفان في المستقبل، كذلك تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفارة، فقد اعلن الوفدان البريطاني واليماني بياناً رسمياً مشتركاً جاء فيه اتفاقهما على المقترحات التي تم الاتفاق حولها بين ممثلي الجانبين، وقد تبودلت المذكرات الرسمية لهذا الخصوص[٧٠]. ومع كل المحاولات، لم يقدر لاتفاقية لندن ان توضع موضع التنفيذ، فبقيت بنودها حبراً على ورق، وهكذا يمكن القول إن معاهدة ١٩٣٤م، واتفاق عام ١٩٥٠م، لم يحلا المشكلة الاساسية بين الطرفين. اهتمت بريطانيا بوجودها ومصالحها في اليمن، وعدن بشكل خاص، نتيجة لتغير مركزها – ولا سيما في الحقبة التي تلت سنوات الحرب العالمية الثانية – في كل من مصر والعراق والاقطار العربية الاخرى، إذ أصبحت عدن ذات اهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لها. ولأنها على وشك أن تفقد قواعدها في منطقة السويس، فقد حولت الحكومة البريطانية مقر قيادة قواتها المتحركة للتمركز في اقل عدد ممكن من القواعد، ومنها عدن[٧١]. وجدت بريطانيا ان معامل تكرار عبادان قد توقفت بعد اعلان الدكتور مصدق تأميم نفط ايران عام ١٩٥٢، وقبلها أعلن عن قيام دولة الهند والباكستان عام ١٩٤٧، فأنسحبت الحاميات البريطانية منها. كل هذه الظروف السياسية قد عرض اقتصاد بريطانيا واستراتيجيتها في المنطقة للخطر، ولا سيما بعد ان نشطت في مصر الاعمال الهجومية ضد الحامية البريطانية في القناة. دفعتها كل هذه الظروف الى الاعتماد على معامل التكرير الجديدة التي أنشأتها في عدن لتكرير النفط الخام الوارد لها من العراق والخليج العربي، فأزداد تمسك البريطانيين بعدن كقاعدة استراتيجية مهمة، إذ لم يعد لهم سواها في مناطق الشرق كلها تتوفر فيها مثل هذه الخصائص المهمة[٧٢].

كانت عدن تعتمد في احتياجاتها النفطية بصفة اساسية على عبادان، وبعد تأميم النفط فيها، اخذت مصافي عدن تكرر النفط الوارد لها من امارات الخليج العربي، ثم اخذت تكرر نفط حضرموت. لقد قدمت مصافي النفط فرص عمل كبيرة للبريطانيين وغيرهم العاملين في هذا المجال، وقدمت النفط اللازم للاستهلاك المحلي في عدن والامارات والسفن المارة بالميناء[٧٣].

ادت هذه الاهمية في عدن الى ضرورة ايجاد ترتيبات عسكرية بريطانية، واجراء ترتيبات ادارية كذلك، شملت المحميات فضلاً عن عدن. وقد اوضح قرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن الى قاعدة جوية، إن المقيم السياسي أو

الحاكم في عدن يجب أن يكون بمثابة سلطة عليا في كل الامور السياسية الحربية وامور الادارة الداخلية في المستعمرة. ولهذا قدمت بريطانيا مشروع توحيد المحميات في محاولة منها لترسيخ السيطرة والاستغلال للمنطقة، وفي زيارة سيف الاسلام الامير البدر، نجل امام اليمن للقاهرة عام ١٩٥٤، تم التباحث مع الاقطار العربية، في اطار الجامعة العربية حول موضوع المشروع البريطاني على اثر اعلانه من قبل حاكم عدن البريطاني، إذ حدث عندها خلاف بين بريطانيا واليمن لمحاولة بريطانيا ايهام سلاطين المحميات بموافقة اليمن المبدئية على المشروع، واضاف الامير البدر بأنه سيذيع بأمر جلالة الامام بياناً[٧٤]رسمياً حول الموضوع[٧٥].

سارت الاجراءات البريطانية في اليمن والمنطقة عموماً جنباً الى جنب مع التطورات السياسية لدى الاقطار العربية، إذ حمل عام ١٩٥٦ مفاجآت لبريطانيا من دول المنطقة واولها كان اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر والامام احمد، والملك سعود بن عبد العزيز في جده وإعلانهم ميثاق التعاون الكامل والذي اطلق عليه اسم (ميثاق جدة) والذي وقّع بين مصر واليمن والسعودية عام ١٩٥٦ [٧٦] في محاولة لضم الاقطار العربية بعضها الى بعض والوقوف بوجه السياسة البريطانية، واستنزافها لثروات المنطقة، واستغلال موقعها الاستراتيجي خدمة لاغراضها السياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد الداخلي لليمن شجعت بريطانيا قيام قسم من الجمعيات والاحزاب التي تخدم اهدافها، ومنها الجمعية العدنية التي كانت قد تأسست منذ عام ١٩٥٠م، والتي دعت الى العدنية الضيقة، وآمنت بأبناء الكومنولت (رابطة الشعوب البريطانية)، إذا أقاموا في عدن، فلهم الحقوق كافة التي لأبناء عدن مهما كانت اجناسهم، وطالبت بالحكم ضمن رابطة الشعوب البريطانية. وجاءت هذه الاساسيات نتيجة مساندة الحكومة البريطانية في عدن للجمعية العدنية والقائمين بها، ففتحت أمامهم أبواب الوظائف العامة ومصالحها، وهيئت لهم سبل العيش وبناء كيانهم العام وعلى العكس من هذه الجمعية، كانت رابطة ابناء الجنوب تعارض بشدة مطلب الحكم الذاتي ضمن رابطة الشعوب البريطانية، وسعت لأن تنال عدن حكماً وطنياً عربياً على أن تكون عضواً في الدولة الاتحادية[٧٧].

الخاتمة :

بعد الانتهاء من كتابة البحث تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :

– فضّلت الحكومة البريطانية البقاء بمنأى عن النزاع القائم بين القوى اليمنية ، غير إن ذلك لم يكن في مقدورها، فعلاقتها مع الامام متدنية بسبب مطالبته بأجزاء من محمية عدن، وكانت ترى إن مطامع الامام قد لا تقف عند هذا الحد، بل ربما تمتد الى احتلال جزر فارسان وكمران التي لم تكن يوماً تابعة له .

– لقد كانت الاستراتيجية البريطانية في منطقة البحر الأحمر تتمثل في اختيار المواقع المؤثرة التي يهمها الاستيلاء عليها، من دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها .

– اهتمت بريطانيا كثيراً بالجزر اليمانية الواقعة ضمن نطاق البحر الأحمر، وبالقرب من مدخله الجنوبي، لما تتميز به هذه الجزر من قيمة استراتيجية في موقعها الجغرافي المسيطر على كلا الساحلين الاسيوي والافريقي، ولخلوها من السكان، فيمكن حينها استخدامها عسكرياً بحرية تامة بلا مراقبة

– كانت عدن تعتمد في احتياجاتها النفطية بصفة اساسية على عبادان، وبعد تأميم النفط فيها، اخذت مصافي عدن تكرر النفط الوارد لها من امارات الخليج العربي، ثم اخذت تكرر نفط حضرموت .

– بعد خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصادياً وعسكرياً، فكان لابد من مجاراة الولايات المتحدة ومسايرتها بدلاً من الوقوف بوجه مصالحها وامتيازاتها، مما قد يؤدي الى خسارة بريطانيا وفقدانها لكل مصالحها ومركزها بدلاً من تنازلها عن جزء من هذه المصالح لصالح الولايات المتحدة. هذا ما كان ظاهرياً، أما حقيقة الامر، فقد أقلق هذا التعاون والاتصال اليماني ممثلي الحكومة البريطانية في اليمن.

هوامش ومصادر البحث :

(1) Louis Fitzgibbon, Straits and Strategic waterways in the Red Sea, International Seminar (The Red Sea .. Today and Tomorrow), P 1 – 2.

(٢)فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ١٩٢٦-١٩٣٤، ط١، الكويت، ص١٩٨.

(٣) عبد الله علي نجاد، الاهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٤٥ – ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد التاريخ العربي، بغداد، ٢٠٠٠م، ص٩٥.

(٤) وهي المعاهدة التي تعهدت فيها بريطانيا بحماية جزائر فارسان وسواحل الادريسي من كل عمل معادي، وفي مقابل ذلك تعهد الادريسي بمنع أي تدخل تقوم به دولة أجنبية في أراضيه، على أن تقدم له بريطانيا كل ما يطلبه من مساعدات وخاصة في مجال السلاح والذخيرة، وادت الى تنازل الحكومة البريطانية له عن جزر كمران وفارسان – كمكافأة – على الرغم من أهميتها الاستراتيجية لبريطانيا.

(٥)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 29 March, 1925. Nos. 32 (46) – 88 (46), VOL. VII. P.287 .

(٦) قصي كامل شبيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، ١٩٧٩، ص٩٨.

(٧)محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وابعاده، دمشق، دت، ص٤٧٤.

(٨)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 29 March,1925. Nos. 32 (46) – 88 (46), VOL. VII. P.288 .

(٩)The National Archives, Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 29 March,1925. Nos. 32 (46) – 88 (46), VOL. VII. P.290 .

(١٠) جاد طه، سياسة بريطانية في جنوب الجزيرة العربية ١٧٩٨ – ١٩٦٣ ، مصر، ط٢، دت، ص٣٨١.

(11) Peter Calvocoressi, World Politics Since 1945, 2ed , London, P 230.

(12) Manfred. W. Wenner, Modern yemen 1918 – 1960 ،Baltimore, 1967, P 161.

(١٣)اريك ماكرو، اليمن والغرب١٥٧١-١٩٦٢، ترجمة عبد الله العمري، دمشق، دت، ص١٢٩.

(14) Wenner, opcit, P 163.

(١٥)Ibid,p.327 .

(١٦) The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 March – 30 June, 1926. Nos. 45 (26) – 91 (26), VOL. VII. P.325 .

(17) Wenner, opcit, P151.

(١٨)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 March – 30 June, 1926. Nos. 45 (26) – 91 (26), VOL. VII. P.326 .

(19) The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 May, 1928. Nos. 14 (28) – 62 (28), VOL. VII. P.388 .

(٢٠) منصور عزيز محمود الزنداني، العلاقات اليمنية بالدولتين العظميتين ١٩٦٢ – ١٩٨٤، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٠.

(٢١) أريك ماكرو، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢٢) محمد شوعي حسن الشرفي، الصراع اليمني البريطاني حول جنوب اليمن ١٩٣٤ – ١٩٥٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٩٤.

(23) George Kirk, Middle East in the World War II, London, P 347.

(24)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 Februaary – 29 April,1934. Nos. 13 (34) – 25 (34), VOL. VII. P.412 .

(25) Wenner, opcit, P 154.

(٢٦)اكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراق، تاريخ الاقطار العربية المعاصر١٩١٧–١٩٧٠، ج٢، موسكو، دت، ص٤٦٧.

(٢٧)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 July,1935. Nos. 18 (35) – 54 (35), VOL. VII. P.313 .

(28) Records of yemen 1789 – 1960, Doreen Ingrams & leila Ingrams, VoL 10, 1993, P 747.

(٢٩) The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 Februaary – 29 April,1934. Nos. 13 (34) – 25 (34), VOL. VII. P.412 .

(30) Records of yemen, VoL 10, P 753.

(31) The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 Februaary – 29 April,1934. Nos. 13 (34) – 25 (34), VOL. VII. P.412 .

(٣٢)عبد الله محمد على نجاد، الاهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن١٩٤٥–١٩٧٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي، بغداد، ٢٠٠٠، ص٦٦.

(٣٣) أريك ماكرو، اليمن والغرب ١٥٧١ – ١٩٦٢، ترجمة حسين بن عبد الله العمري، سوريا، دت، ص١٥٠.

(٣٤)جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج٢، بغداد، ١٩٦٥.، ص٣٦١.

(٣٥) أكاديمية العلوم السوفيتية ، المصدر السابق، ص٤٦٩.

(٣٦) سعد موسى مناحي، اليمن الجنوبية من الاستعمار حتى الاستقلال ١٨٣٩ – ١٩٦٧، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، مقدمة الى كلية العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص١٥٩.

(٣٧)وليد عبود الدليمي، التغلغل الايطالي في المشرق العربي١٩١١-١٩٤٣، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،١٩٩٩، ص١٠٤.

(٣٨)محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٢، مصر، ١٩٥٩ ،ص٤٠.

(٣٩) أكاديمية العلوم السوفيتية، المصدر السابق، ص٤٦٩.

(40) The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 May, 1946. Nos. 32 (46) – 88 (46), VOL. VII. P.112 .

(٤١) جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(42) Wenner, opcit, P 164.

(43) Ibid , P 181.

(44)J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and East, Adocumantary Records 1914- 1956, Newyourk, 1972, P 266.

(45)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 May, 1946. Nos. 32 (46) – 88 (46), VOL. VII. P.118.

(٤٦) محمد شوعي حسن الشرفي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(47) Records of yemen, From champion, To G. H. Hall, Aden, 26 July 1946< No: S 452, Secret, VoL 10, P 193.

(48) Ibid, From champion, To Martin, Aden, 28 Jan, 1947, TeL No: 484, VoL 10, P 336.

(٤٩) محمد كمال عبد الحميد، المصدر السابق، ص٤١.

(50) Records of yemen, VoL 10, P 77.

(٥١) محمد شوعي حسن الشرفي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٥٢) سعد موسى مناحي، المصدر السابق، ص١٣٦.

(53)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 March – 30 June, 1948. Nos. 25 (48) – 75 (48), VOL. VII. P.133 .

(٥٤) أريك ماكرو، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٥٥)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The

Cabinet ,1 March – 30 June, 1948. Nos. 25 (48) – 75 (48), VOL. VII. P.140

(٥٦) أدغار أوبلانس ، الحرب في اليمن، دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق لاشين، الدوحة، ١٩٨٥، ص٨٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٥٨)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 Februaary – 29 April, 1949. Nos. 32 (49) – 88 (49), VOL. VII. P.421 .

(٥٩) أريك ماكرو، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٦٠) محمد كمال عبد الحميد، المصدر السابق ، ص٤٥ – ٤٦.

(61)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 May, 1949. Nos. 15 (49) – 29 (49), VOL. VII. P.312 .

(٦٢)وليد محمد جرادات، الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر بين الماضي والحاضر، الدوحة، ١٩٨٦، ص٢٢١.

(٦٣) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق، دت، ص٤٦٢.

(64) Records of yemen,17 – 1960, doreen Ingrams and Leila Ingrams, VoL 10, 1993, P 748.

(65) Records of yemen, Ibid , P 748 ؛

كانت جزيرة كمران مثل جميع مناطق الساحل في الجزيرة العربية، منطقة تابعة للنفوذ العثماني قبل الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ – ١٩١٨، وكان فيها مركز الحجر الصحي الخاضع للسيطرة الدولية، وفي الحرب العالمية الاولى سيطرت بريطانيا عليها في عام ١٩١٥، قبموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ تخلت الدولة العثمانية عن جميع ممتلكاتها في المناطق العربية لصالح بريطانيا وفرنسا، ووضعت غالبيتها تحت الانتداب، لكن لم يتقرر أي شيء بشأن الجزيرة التي بقيت من الناحية التكتيكية، ارض العدو – السابق المحتلة، أما من الناحية العملية فقد خضعت لسيطرةحكومة الهند، وينوب عنها في الحكم معتمد عجن، وعندما فصلت عدن ادارياً عن الهند ، وأصبحت مستعمرة في ١٩٣٧، لم تشهد كمران أي تغيير في وضعها وإستمر هذا التنظيم حتى عام ١٩٤٩، عندما حل المكتب الاستعماري محل حكومة الهند، وعين حاكم عدن حاكماً لكمران؛ Records of Yemen, Opcit, P 747

(٦٦) تألف الوفد اليماني من القاضي محمد عبد الله العمري وكيل وزارة الخارجية رئيساً للوفد، وعضوية كل من حسن بن ابراهيم، والقاضي محمد عبد الله الشامي أمير لواء البيضاء، والدكتور عدنان ترسيي المستشار الثقافي مع بعض المساعدين، فيما ضم الجانب البريطاني فورلنج مدير شؤون الشرق الاوسط، وريجنالد شامبيون حاكم عدن، والمستر برنارد ريلي حاكم عدن الاسبق؛

(67) Records of yemen, VoL 11, Note by M. E. Wright on the Anglo – Yemeni Discussions, 11 oct 1950, P 191.

(٦٨) طلعت يعقوب الغصين، خمس جنسيات والوطن واحد، الكويت، ١٩٨١، ص١٢٤.

(٦٩) محمد شوعي حسن الشرفي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٧٠) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق ، ص١٣٤.

(٧١) فالكوفا، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، ١٩٧٨، ص١٠ – ١١.

(٧٢) محمد كمال عبد الحميد ، المصدر السابق، ص٤٢.

(٧٣) جاد طه ، المصدر السابق، ص٣٨١.

(٧٤) جاء نص البيان الرسمي كالآتي ((إن الحكومة اليمنية تستنكر استمرار حكومة عدن تجاهل التزاماتها وتعهداتها مع حكومة اليمن واصرارها على فرض المشروع الفدرالي بالرغم من معارضته لرغبة السكان الشرعيين، ولنصوص الاتفاقات المختلفة مع الحكومة اليمنية، وكان من المنتظر من حكومة لندن في هذه الآونة بالذات، التي بدأت فيها تدلل على حسن نواياها، تصفي فيها بعض مشاكلها مع حكومات الشرق العربي، أن تقرر الحقيقة الواقعة الا وهي معارضة سكان هذه المناطق للمشروع الفدرالي فضلاً عن منافاته لحق الجوار مع الحكومة اليمانية والرغبة في تخفيف اسباب التوتر الدولي والتعاون مع الحكومات المحبة للسلام. محمد كمال عبد الحميد ، المصدر السابق، ص٤٧ .

(75)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 June, 1954. Nos. 32 (54) – 88 (54), VOL. VII. P.145 .

(٧٦) محمد كمال عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٨.

(77)The National Archives , Cabinet. Conclusions of Meetings of The Cabinet ,1 January – 30 June, 1954. Nos. 32 (54) – 88 (54), VOL. VII. P.156.

Summary

Yemen was part of the shortest and fastest maritime routes between the East and the West, and it had the advantages and geostrategic characteristics that made it a major hub on which major power struggles, confrontations and maneuvers move, and an arena for competition among them in order to achieve its ideological, economic, political and military interests, as well as being an important source of trade exchange. Accordingly, the Red Sea is a clear model for the relationship between historical events and the characteristics of the place. As for Yemen, it has been of exceptional importance as it is a geographical unit with political entities of varying importance and resources, reflecting on Britain's policy towards it.

Britain's interest in Yemen was one of the mainstays of its policy in the region. This interest had several reasons, including the strategic location of Yemen, the location of the port of Aden in the middle of the road between the colonies of India and Britain, its supervision of the Bab al-Mandab strait, and the presence of a section of the islands of an important location that control their location on both the eastern and western coasts of the Red Sea, thus controlling the powers. Arab politics in the east and west of the Red Sea.